

إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تكثيف المساعي الإسرائيلية لحسم المسألة الفلسطينية

وليد حباس

■ إسرائيل تستغل هجوم ٧ أكتوبر في محاولة لحسم المسألة الفلسطينية بالقوة ■ الدمار والإعمار أدوات لفرض الهيمنة على غزة ■ مستوطنون يقودون مشروع الضم بدل الجيش ■ الضفة كساحة حرب: قصف، واغتيالات، وقمع ■ توترات إقليمية في ظلّ طرح قضية تهجير الفلسطينيين

تحت المجهر



مخيم جباليا: اغتيال المكان ولجوء اللجوء (٣ نيسان ٢٠٢٥). (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

وظفت إسرائيل هجوم ٧ أكتوبر لتشرع بحرب شاملة تهدف إلى حسم المسألة الفلسطينية

ترفض إسرائيل أي دور سياسي للسلطة الفلسطينية في غزة في "اليوم التالي" للحرب، مستخدمة الدمار/الإعمار كأدوات ضغط، وتستحدث مديرية عسكرية لتشجيع تهجير الفلسطينيين في ضوء خطة ترامب

شهدت الإدارة الإسرائيلية للأراضي المحتلة تحولاً جذرياً بتعيين مستوطنين متطرفين لقيادة "مديرية الاستيطان"، مما نقل الصلاحيات من الجيش إلى هيئة استيطانية ذات أجنحة ضم قانوني

تعاملت إسرائيل مع الضفة كساحة حرب عبر تكثيف القصف، والاعتداءات، واستخدام الطائرات المسيرة، وحملات الاعتقال، ما أدى إلى تصاعد القمع، وسقوط مئات الشهداء، وتدمير البنى التحتية، وخنق الاقتصاد، وعزل السلطة الفلسطينية

تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب على قطاع غزة مع انهيار نظام الأسد في سورية، وطرح الإدارة الأميركية إمكانية إمكانية "نقل" سكان من قطاع غزة إلى الأردن ومصر، وانسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية

نكتب هذا الفصل من التقرير الإستراتيجي في لحظة حرجة من تاريخ القضية الفلسطينية قد تكون حاسمة في تحديد ملامح السنوات المقبلة. فالحرب على قطاع غزة ما زالت مهيئة للاستمرار، في حين يعود دونالد ترامب إلى المشهد السياسي برفقة فريق يحمل توجهات صهيونية مغالية تدعو إلى تهجير ١,٧ مليون فلسطيني من القطاع. في الوقت ذاته، تقع الضفة الغربية حبيسة بين فكي كماشة: من جهة، توسع استيطاني غير مسبوق منذ عقود وإعلان بتسائيل سموتريتش، وزير المالية ووزير في وزارة الدفاع ومسؤول عن الإدارة المدنية، أن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة»، ومن جهة ثانية، تصعيد عسكري هو الأعنف منذ الانتفاضة الثانية، تستلهم خلاله إسرائيل منهجية التدمير العشوائي وإزاحة السكان التي نفذتها في قطاع غزة، وإعلان وزير الدفاع يسرائيل كاتس أن «الجيش سيبقى [محتلاً ومتمركزاً] في مخيمات الضفة الغربية حتى نهاية ٢٠٢٥».

على ضوء هذه الخلفية، يمكن تلخيص مشهد «إسرائيل والمسألة الفلسطينية» خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥ من خلال الديناميكيات التالية:

انتقال السياسة الإسرائيلية من «إدارة» المسألة الفلسطينية إلى محاولة حسمها، وبشكل طرح «خيار» التهجير من غزة، والسعي إلى تفكيك مسألة اللاجئين عبر استهداف الأونروا من جهة وتدمير المخيمات في الضفة من جهة أخرى جزءاً من هذه العملية التي تتوازى مع عملية إضعاف ممنهج للسلطة الفلسطينية يدفع نحو تفكيكها.

- انتقال السياسة الإسرائيلية من «إدارة» المسألة الفلسطينية إلى محاولة حسمها، وبشكل طرح «خيار» التهجير من غزة، والسعي إلى تفكيك مسألة اللاجئين عبر استهداف الأونروا من جهة وتدمير المخيمات في الضفة من جهة أخرى جزءاً من هذه العملية التي تتوازى مع عملية إضعاف ممنهج للسلطة الفلسطينية يدفع نحو تفكيكها. يعزز اقتراح دونالد ترامب تهجير سكان قطاع غزة وإعطاؤه الضوء الأخضر لإسرائيل

للقيام بما تريده، من هذا التوجه الذي حظي بدعم متحمس من أقطاب الحكومة ودعم زعماء المعارضة بني غانتس ويائير لابيد، فيما أعلن وزير الدفاع كاتس عن إنشاء «مديرية تعزيز هجرة سكان القطاع» داخل الجيش الإسرائيلي في شباط ٢٠٢٤^١. لا يعني كل ذلك بالضرورة أن يتم تنفيذ التهجير لكنه يؤشر إلى أن التيارات الأساسية في إسرائيل باتت تعتقد أن القضية الفلسطينية لن تحلّ بالأدوات الدبلوماسية، بل بالفرض القسري تجاه تسوية من طرفها.

- جعل تكلفة المقاومة الفلسطينية على المجتمع الفلسطيني تفوق بكثير تكلفه معاناته تحت الاحتلال والحصار حتى في ظل غياب أفق سياسي. فالى جانب التدمير شبه الكلي لقطاع غزة، يلاحظ من العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين، بما

يشمل ضرب المناطق المدنية التي تفترض إسرائيل أن المقاومة تنطلق منها، مثل المخيمات، والقرى، والأحياء. يشكّل هذا النهج تحولاً عن مفهوم «العقاب الجماعي غير العسكري» الذي استخدمته إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ (مثل الإغلاقات، والاعتقالات، والاقترحات، وإلغاء التصاريح الجماعي) إلى «العقاب الجماعي العسكري»، الذي يتضمن تهجيراً/إزاحة للسكان، تدميراً واسعاً للبنية التحتية، وخسائر بشرية ومادية فادحة تطال المدنيين وتحديداً مخيمات اللاجئين.

- الانتقال من سياسة التوسع الاستيطاني التدريجي (٢٠٠٩-٢٠٢٣) إلى فرض السيادة الإسرائيلية القانونية على المناطق المصنفة «ج». وقد صرح سموتريتش أمام ضباط الإدارة المدنية الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠٢٤ بأنه يسعى إلى إغلاقها، وتحويل كل مهامها إلى وزارات إسرائيلية، مما يعني ضمناً كاملاً على الأقل لمناطق «ج»^٢، في حين أن المواقف الدولية المتنبهة لهذه التحولات لا ترقى حتى الآن إلى تشكيل عامل ضغط كايح. الصلاحيات التي يتمتع بها المشروع الاستيطاني تحت سلطات سموتريتش-ستورك (وهي وزيرة الاستيطان عن حزب الصهيونية الدينية) تهدد بتغيير جذري في الضفة الغربية.

- من أبرز تداعيات ٧ أكتوبر هي تحول الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الفلسطينية من فكرة يمينية إلى فكرة عامة تشمل غالبية الطيف السياسي-الحزبي^٣، وهو ما انعكس في تصويت الكنيست الإسرائيلي ضد إقامة دولة فلسطينية في تموز ٢٠٢٤، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن هذا التصويت مدعوم برفض شعبي واسع^٤.

- استمرار العمل على إضعاف السلطة الفلسطينية سياسياً، واقتصادياً وأمنياً، مع تركيز على

خلال العام ٢٠٢٤، تبلور بشكل أكثر وضوحاً موقف الحكومة الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية على ثلاثة أسس: (١) رفض حل الدولتين ومحاربة أي دور قانوني للسلطة على الصعيد الدولي، (٢) اشتراط رفع الحصار المالي عن السلطة بإجراء «تعديلات» على سياساتها تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية اليمينية، (٣) لكن الاستمرار في التعامل معها حالياً طالما تحصر عملها في إدارة الشؤون المدنية للفلسطينيين.

تقويض شرعيتها بين الفلسطينيين. خلال العام ٢٠٢٤، تبلور بشكل أكثر وضوحاً موقف الحكومة الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية على ثلاثة أسس: (١) رفض حل الدولتين ومحاربة أي دور قانوني للسلطة على الصعيد الدولي، (٢) اشتراط رفع الحصار المالي عن السلطة بإجراء «تعديلات» على سياساتها تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية اليمينية، (٣) لكن الاستمرار في التعامل معها حالياً طالما تحصر عملها في إدارة الشؤون المدنية للفلسطينيين^٥.

- دولياً، تواجه إسرائيل بسبب سياستها تجاه الشعب الفلسطيني في غزة والضفة وضماً غير مسبوق يهدد بتحويلها لدولة منبوذة، إذ تخضع لتحقيق بارتكاب جرائم إبادة جماعية أمام محكمة العدل الدولية، وقد أصدرت «الجناية الدولية» مذكرات

اعتقال بحق رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالنت. كما برز الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ١٩ تموز ٢٠٢٤ باعتباره نقلة مهمة في الخطاب الدولي حيث أكد أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، وأن على إسرائيل الانسحاب ووقف الاستيطان. إن التطورات الحاصلة في المؤسسات والمنظمات القانونية الدولية تفتح أمام الفلسطينيين آفاقاً نضالية تاريخية، حيث يمكنهم التأثير بشكل أكبر إذا تم استثمارها بجدية وفعالية.

على ضوء هذه المقدمة، يتناول الفصل الحالي مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية في ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول الإستراتيجيات الإسرائيلية في غزة خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥، التي تجمع بين التلويح بحرب استنزاف للقضاء على «حماس» مع الدفع باتجاه تهجير السكان عبر تحويل القطاع لمنطقة غير قابلة للحياة، واستخدام إعادة الإعمار للضغط السياسي. يتناول القسم الثاني السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي تشهد تحولاً في إدارة الاحتلال الإسرائيلي كُنّا قد بدأنا رصد في التقرير الإستراتيجي السابق، حيث انتقلت صلاحيات رئيسية إلى قادة المستوطنين الأكثر تطرفاً، مما يمهّد لضّم الضفة الغربية فعلياً، ونستعرض آخر تطورات هذا الانتقال في ظل تصاعد القمع العسكري، والتضييق الاقتصادي على الفلسطينيين، مع تحوّل الضفة إلى ساحة حرب مفتوحة. القسم الثالث يستعرض التحولات الإقليمية-الدولية المرتبطة بالمسألة الفلسطينية، أبرزها انهيار محور إيران-سورية-حزب الله، واستمرار مسار التطبيع، وتصاعد التوترات بين إسرائيل ومصر والأردن. ويعرج هذا القسم على تفاعلات القانون الدولي ومؤسساته مع الحرب.

أولاً قطاع غزة: من حرب الإبادة إلى صفقة التبادل

شنت إسرائيل على امتداد العام في ٢٠٢٤ حرباً شرسة على قطاع غزة، أدت إلى استشهاد ٦٤ ألف شخص من العمليات العسكرية، ولا يشمل هذا الرقم من لقوا حتفهم نتيجة الأسباب غير المباشرة كقصور العلاج والدواء، والجوع والأمراض^٦، ونزوح نحو ١,٩ مليون شخص داخل القطاع، وخَلقت كارثة إنسانية طالت ضروريات الحياة الأساسية، بما في ذلك شح المياه والغذاء والمستلزمات الطبية، مع استخدام إسرائيل سلاح التجويع في بعض الفترات، وتم اغتيال عدد من أبرز قيادات حركة «حماس» في جناحيها العسكري والسياسي^٧. مع نهاية العام، كانت إسرائيل تسيطر على كامل حدود القطاع، لا سيما محور صلاح الدين (الحدود الفلسطينية-المصرية).

ورغم حرب الإبادة هذه، لم تُهزم حركة «حماس» نهائياً، ولم تظهر مؤشرات على انهيار داخلي أو قبولها بنزع سلاحها. على العكس، أبدت الحركة قدرة على إعادة التنظيم التدريجي، وحافظت على

يمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة مع بداية عام ٢٠٢٥ على أنها تجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين: الأولى، إستراتيجية عسكرية-مدنية تشترط الإطاحة بحركة «حماس» عسكرياً وإدارياً، والثانية، اشتراط إنهاء الحرب بالقضاء على «حماس» يتيح لإسرائيل إطالة الأزمة مما قد ينضج الظروف التي تسهل مخططات التهجير.

شكل من أشكال السيطرة الحصرية على القطاع، إضافة إلى شروعه في تجنيد عناصر جديدة^٨. في هذا السياق، انخرطت إسرائيل و«حماس» في مفاوضات معقدة عبر الوسطاء أسفرت في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ عن الإعلان عن المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، التي امتدت ٤٢ يوماً، بينما بقيت القضايا الكبرى -بما في ذلك إنهاء الحرب، ومستقبل غزة، وترسيم الحدود، وسلاح المقاومة- مؤجلة إلى «مراحل قادمة»، حيث تشير التقديرات الإسرائيلية

إلى أن الحكومة الإسرائيلية لا تنوي فعلاً المضي في مفاوضات الهدنة حتى النهاية، وإنما تضع اعتبار هزيمة «حماس»، وتهجير سكان القطاع، وإعادة ترتيب المشهد الفلسطيني كأولوية مع تكرارها مقولة أن «استعادة الرهائن» ستظل على سلم أولوياتها^٩.

في ضوء هذه التطورات، يمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة مع بداية عام ٢٠٢٥ على أنها تجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين: الأولى، إستراتيجية عسكرية-مدنية تشترط الإطاحة بحركة «حماس» عسكرياً وإدارياً لوقف الحرب التي تهدد إسرائيل بتجديدها باستمرار للوصول إلى هذا الهدف. والثانية، اشتراط إنهاء الحرب بالقضاء على «حماس» يتيح لإسرائيل إطالة الأزمة في قطاع غزة مما قد ينضج الظروف التي تسهل مخططات تهجير الفلسطينيين، وهي مخططات يدعمها ويوافق عليها معظم الأحزاب الإسرائيلية بدعم أميركي.

الإستراتيجية الأولى: القضاء على " حماس " أولاً

مع طرح خطة ترامب للتهجير وموافقة الأحزاب الإسرائيلية عليها، ما زال يغيب التصور الواضح في المؤسسة السياسية الإسرائيلية بشأن الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه غزة بعد الحرب (او ما يسمى «اليوم التالي»). ومع ذلك، هناك توافق إسرائيلي على نقطتين أساسيتين: أولاً، رفض عودة «حماس» إلى الحكم ورفض عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. ثانياً، توظيف مسألة إعادة الإعمار كأداة ضغط سياسي لفرض شروطها على أي تسوية تتعلق بـ «اليوم التالي».

وكان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أصدر في شباط ٢٠٢٤ وثيقة «اليوم التالي لـ«حماس»» والتي قدّمت تصوراً نظرياً لمستقبل القطاع، وشملت: (١) نزع سلاح غزة بالكامل، بحيث لا تبقى أي قوة عسكرية غير تلك التي «تحفظ الأمن» وفق الرؤية الإسرائيلية؛ (٢) إنشاء إدارة مدنية محلية غير مرتبطة بأي جهة تصنفها إسرائيل «إرهابية» أو تتلقى منها تمويلاً؛ (٣) ربط إعادة إعمار غزة بشروط سياسية وأمنية، بحيث لا تبدأ أي جهود إعمار إلا بعد «نزع السلاح» وإزالة التطرف، مع حصر التمويل بالدول التي توافق

عليها إسرائيل؛ ٤) رفض أي «إملاءات دولية» بخصوص حل دائم مع الفلسطينيين، والتأكيد على رفض الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية^{١١}.

في هذا السياق، أنشأت إسرائيل في ٢٧ آب ٢٠٢٤ «وحدة الجهود الإنسانية - المدنية في غزة»، وهي هيئة عسكرية مستحدثة تعمل تحت إشراف منسق شؤون المناطق التابع لوزارة الدفاع وتعنى بـ: (١) إدارة عمليات توزيع المساعدات الإنسانية والسيطرة على تدفقها؛ (٢) التحكم في ممرات الدخول والخروج من وإلى غزة؛ (٣) التنسيق مع المجتمع الدولي حول «الأزمة الإنسانية» في القطاع^{١٢}. ورغم تسويقها كجهة «إنسانية»، فإن هذه الوحدة تقصر عملها على إدارة الأزمة الإنسانية أمام المجتمع الدولي، والمنظمات الحقوقية، لكنها تشير إلى تهيئة الأسس البيروقراطية لإدارة حرب طويلة الأمد (أو الانتقال إلى نمط حرب الاستنزاف)، وهو ما عاد وكرره رئيس هيئة الأركان الجديد يائير زامير^{١٣}.

الإستراتيجية الثانية: الدّفع باتجاه تهجير سكان قطاع غزة

في ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣، أعلن نتنياهو عن رؤية لـ «إخلاء طوعي» لقطاع غزة^{١٤}. لكن هذا التوجه قوبل برفض مصري كامل مما أدى إلى إنزاله على الأقل عن النقاش العام، بدل ذلك اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية خلال الحرب على تحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة وطاردة. لكن خطاب التهجير عاد ليتصدر المشهد بعد إعلان دونالد ترامب في ٤ شباط ٢٠٢٥ عن رؤيته للحلّ من خلال ترحيل سكان القطاع مستنداً إلى واقع أن القطاع، في معظمه، لم يعد مكاناً قابلاً للحياة. استُقبل هذا الاقتراح بترحيب واسع من قبل قادة الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وكذلك من غالبية قادة المعارضة.

في المقابل، قوبلت الخطة برفض واسع من الدول العربية وعلى رأسها مصر والأردن اللتين اعتبرتا تهديداً لأمنهما القومي، كما لقي معارضة واسعة من المجتمع الدولي. وفي ٢١ شباط، وفي ظل المعارضة الشديدة خاصة من مصر والأردن أعلن ترامب أنه سـ «يوصي» برؤيته لكنّه لن يفرضها. في ٤ آذار ٢٠٢٥، اجتمع القادة العرب في قمة عربية طارئة لمناقشة خطة بديلة بقيادة مصر، تضمنت إعادة إعمار غزة بتكلفة ٥٢ مليار دولار دون تهجير السكان، مع تشكيل لجنة فلسطينية مستقلة للإشراف على الحكم الانتقالي. رحبت بعض الدول بالمقترح، فيما رفضته إسرائيل، مدعية أنه يمنح سلطة لـ «حماس». من جهتها، لم تؤيد واشنطن الخطة العربية لكنها وصفتها بأنها «خطوة جيدة»، مؤكدة أن غزة يجب أن يُعاد إعمارها دون وجود «حماس». ومهما يكن، فإن إسرائيل تنظر إلى مقترح «إخلاء» قطاع غزة باعتباره فرصة تاريخية تسعى لتحقيقها، حيث أمر وزير الدفاع الإسرائيلي الجيش بإعداد خطة لتنفيذ عملية «نقل» السكان إذا تقرر المضي في الخطة مع الولايات المتحدة^{١٥}. إستراتيجياً، وفي ظل الرفض المصري والأردني خاصة والعربي عامة يعتمد «تحقيق» مخطط الترحيل على نوع وشدة الحصار على غزة وعودة العمليات الحربية بقوة مع فتح «مخارج» لهم للرحيل، وعلى وجود دولة ما تقبل استقبالهم وهو ما لم



نزوح من بيت حانون إلى مدينة غزة في ١٨ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

يتحقق حتى اللحظة.

استخدام إعادة الإعمار كسلاح ضغط

يبدو أن الإستراتيجية الإسرائيلية تتجه نحو ترسيخ واقع جديد في غزة، حيث يصبح استمرار الأزمة الإنسانية أداة ضغط تدفع نحو تفرغ القطاع من سكانه تدريجياً. فالدمار الشامل للبنية التحتية

يمنح تدمير البنية التحتية لقطاع غزة إسرائيل نفوذاً إستراتيجياً غير مسبوق، حيث تُصر على أن أي عملية إعادة إعمار يجب أن تتم وفق شروطها، بما يشمل نزع سلاح المقاومة بشكل كامل ومنع أي سيادة فلسطينية حقيقية. حتى أحزاب المعارضة من الوسط، مثل حزب «يوجد مستقبل» بقيادة يائير لابيد، تربط إعادة الإعمار بوجود صفقة إقليمية.

والمنازل والمرافق العامة، وانعدام أي آفاق للإعمار دون الموافقة الإسرائيلية، لا تبدو وكأنها أدوات للقضاء على حركة «حماس»، وإنما تشكل عوامل ضغط تهدف إلى خلق بيئة غير قابلة للحياة وطاردة تدفع الفلسطينيين نحو الرحيل. يمنح تدمير البنية التحتية لقطاع غزة إسرائيل نفوذاً إستراتيجياً غير مسبوق، حيث تُصر على أن أي عملية إعادة إعمار يجب أن تتم وفق شروطها، بما يشمل نزع سلاح المقاومة بشكل كامل ومنع أي سيادة فلسطينية حقيقية. حتى

أحزاب المعارضة من الوسط، مثل حزب «يوجد مستقبل» بقيادة يائير لابيد، تربط إعادة الإعمار بوجود صفقة إقليمية تضمن مصالح إسرائيل أولاً^{١٥}.

الاستيطان في قطاع غزة

منذ بداية الحرب، يبرز خطاب «العودة للاستيطان في غزة» في الساحة السياسية-الحزبية في إسرائيل، ويضم تشكيلة متنوعة من وزراء وسياسيين من عدة أحزاب يمينية على رأسها الليكود، إلا أن تأثير هذا الخطاب على السياسة الرسمية للحكومة والجيش لا يزال محدوداً. وفي داخل الكنيست، ينتظم دعاة الاستيطان في غزة من خلال تشكيل لوبي ضاغط بقيادة نواب من «الصهيونية الدينية»، وبدعم من وزراء بارزين مثل بن غفير وسموتريتش وستروك. على الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات عامة لدعاة الاستيطان، وتشكيل أنوية توراتية وزراعة بؤرة جديدة على مشارف غزة، فإن فرص الاستيطان في قطاع غزة تبدو حتى اللحظة غير عملية وغير قادرة على التسلل بشكل واضح إلى برنامج عمل الحكومة والجيش الإسرائيليين، مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن أهمية هذه التوجهات تكمن في تحويل موضوع الاستيطان إلى قضية للصراع الحزبي-السياسي داخل إسرائيل.

يضاف إلى ذلك أن انهيار رؤية «حلّ الدولتين» في إسرائيل يعزز من «شرعية» طرح مشروع إعادة الاستيطان في قطاع غزة ويعطي اليمين الإسرائيلي غطاءً للدفع قُدماً بأيديولوجيته. ومع ذلك، فإن انهيار فكرة تقسيم قطاع غزة (مع انسحاب إسرائيل من «محور نيتساريم»)، والذي كان بمثابة ضمانة لاستمرار تفريغ شمال قطاع غزة من سكانه، يجعل العودة للاستيطان غير ذي صلة على الأقل

انهيار رؤية «حلّ الدولتين» في إسرائيل يعزز من «شرعية» طرح مشروع إعادة الاستيطان في قطاع غزة ويعطي اليمين الإسرائيلي غطاءً للدفع قُدماً بأيديولوجيته.

في ظلّ الطرف القائم. يشار في هذا الصدد إلى أن الجيش والمؤسسات الأمنية في إسرائيل قد حذرت من مشروع العودة للاستيطان في قطاع غزة بسبب العبء الأمني والإداري للاستيطان، إذ يتطلب موارد عسكرية ضخمة لحمايته. إضافةً إلى ذلك، تواجه إسرائيل ضغوطاً دولية متزايدة، إذ أعربت واشنطن وبرلين عن رفضهما الصريح للاستيطان في غزة، محذرتان من تداعياته على الاستقرار الإقليمي وجهود التطبيع مع الدول العربية.

ثانياً: الضفة الغربية: فرض السيادة الإسرائيلية تحت النار

شكل نقل مؤسسات وأجهزة إدارة الاحتلال في الضفة الغربية إلى قيادات من المستوطنين أهم ما ميّز سياسات إسرائيل عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤. تشمل هذه المؤسسات الإدارة المدنية، ومديرية الاستيطان، ولجنة

التخطيط العليا التي تصدر الأراضي وتخصص استخداماتها، والمستشارين القانونيين لشؤون الأرض المحتلة، واللجنة الفرعية في الكنيست لشؤون «يهودا والسامرة»^{١٦}.

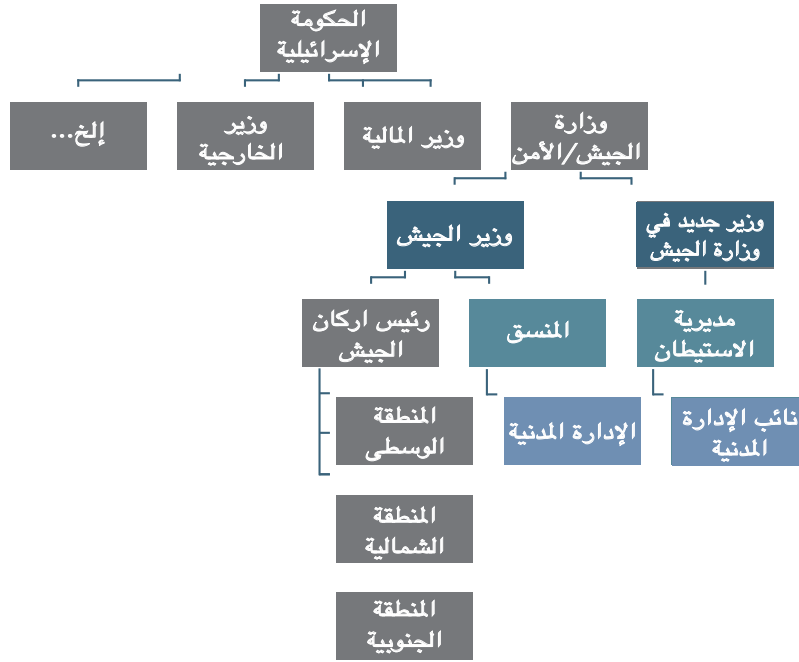
ورغم أن الجيش الإسرائيلي حافظ على دوره الرسمي في إدارة الأراضي المحتلة وقنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية، فإن هذا الدور أصبح شكلياً إلى حد كبير. وبعد مرور نحو عامين على هذا التحول الذي وصفه بتسلييل سموتريتش بأنه «تغيير في الحمض النووي للاحتلال»، واعتبرته أوريت ستروك «الفترة المعجزة»، يمكن ملاحظة اتجاهين رئيسيين: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنفة «ج»، وحصر العلاقة مع الفلسطينيين فقط بالبعد الأمني.

بعد مرور نحو عامين على التحول في بنية «الإدارة المدنية» الذي وصفه بتسلييل سموتريتش بأنه «تغيير في الحمض النووي للاحتلال»، واعتبرته أوريت ستروك «الفترة المعجزة»، يمكن ملاحظة اتجاهين رئيسيين: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنفة «ج»، وحصر العلاقة مع الفلسطينيين فقط بالبعد الأمني.

الاتجاه الأول: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنفة «ج»

تظهر التغييرات الإدارية والبيروقراطية في جهاز الاحتلال والتوجهات التشريعية والممارسات الاستيطانية عملية مزدوجة تشمل الضم القانوني لجيوب استيطانية عبر نقل صلاحيات الجيش إلى سلطات مدنية من جهة، بالإضافة إلى تصعيد غير مسبوق في الاستيطان من جهة أخرى. يتضمن هذا التحول التالي:

١. نقل إدارة «مديرية الاستيطان» (Settlement Administration) من المستوى العسكري للجيش إلى إدارة مستوطنين «مدنيين»^{١٧}. انتهى هذا التعيين عقوداً من إشراف الجيش على الأرض المحتلة (١٩٦٧-٢٠٢٣) لصالح هيئة من المستوطنين التوراتيين من دعاة فرض السيادة اليهودية على «يهودا والسامرة»: ومن هنا اعتبرته معظم المنظمات الحقوقية الإسرائيلية والدولية شروعاً بالضم القانوني^{١٨}. تتمتع المديرية بصلاحيات الموافقة على جميع مراحل التخطيط لإقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها؛ منح التراخيص وتخطيط البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء؛ مصادرة الأراضي الفلسطينية وإعلانها «أراضي دولة»؛ نقل ملكية الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين عبر إجراءات قانونية؛ تقنين البؤر الاستيطانية وإضفاء الشرعية عليها؛ الإشراف على إدارة الكهرباء، والمياه، والاتصالات؛ تنفيذ مشاريع النقل والبنية التحتية.

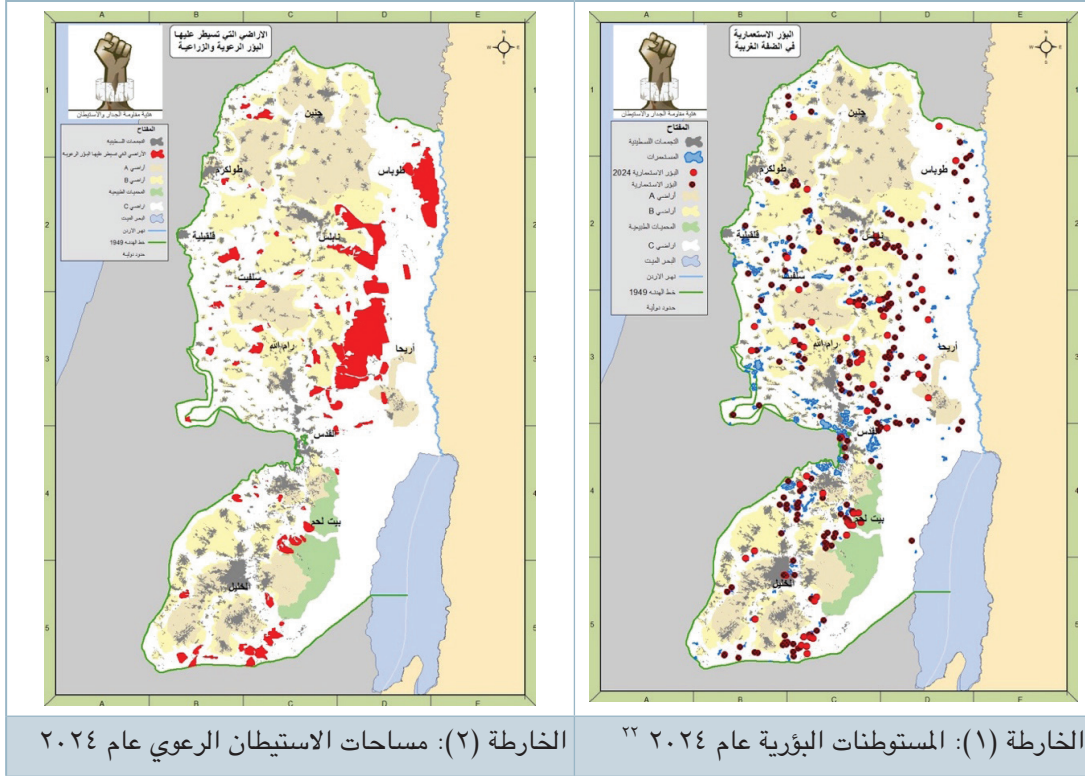


الشكل (١): الهيكلية الإسرائيلية لإدارة الأرض المحتلة بعد شباط ٢٠٢٣

٢. خلال العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تمت إزالة معظم القيود السياسية والقانونية والإدارية على التوسع الاستيطاني على العكس من الفترة السابقة التي كان فيها الاستيطان يتوسع وفق ضوابط يرسمها الجيش الإسرائيلي لمراعاة القانون الدولي. منذ العام ٢٠٢٢، يتوسع الاستيطان بوتيرة متصاعدة تنذر بتحويلات دراماتيكية في مصير الضفة الغربية لا بد من التنبه لها فلسطينياً ودولياً والشروع على الفور بوضع تصورات سياسية لسبل المواجهة.

ملاحظات	خلال العامين ٢٠٢٣-٢٠٢٤	
٢٣٦ مستوطنة بؤرية حتى نهاية ٢٠٢٤ (نحو نصفها مراعي ونصفها الآخر كرافانات سكنية)	٩١ مستوطنة بؤرية جديدة: ٣١ في العام ٢٠٢٣، و٦٠ في العام ٢٠٢٤ ^{١٩}	عدد المستوطنات البؤرية الجديدة
خصص سموتريتش نحو ٧٥ مليون شيكل لهذا الغرض	نحو ٦٣ مستوطنة بؤرية	عدد المستوطنات البؤرية المنوي «شرعتها» حتى نهاية ٢٠٢٦
عادة ما يتم تسريع التشريع كرد إسرائيلي على سياسات فلسطينية، سواء سياسات السلطة الفلسطينية أو عمليات المقاومة الفلسطينية	١٤ مستوطنة جديدة: ٩ مستوطنات بقرار حكومي من آذار ٢٠٢٣، ^{٢٠} و٥ مستوطنات بقرار حكومي من تموز ٢٠٢٤ ^{٢١}	عدد المستوطنات التي أنهت مسار التشريع وتحولت إلى مستوطنات رسمية

الجدول (١): تطورات البؤر الاستيطانية والرعية خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤



الاتجاه الثاني: حصر العلاقة مع الفلسطينيين بالبعد الأمني، حيث تضمّن هذا التحول التالي:

١. اعتبار الضفة ساحة حرب: منذ بداية الحرب، وخلال العام ٢٠٢٤، تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية كساحة حرب، وصعدت عملياتها العسكرية خاصة في محافظات جنين وطولكرم وطوباس، مستهدفة الفلسطينيين عبر غارات جوية، واغتيالات، وحملة عسكرية واسعة، وهو ما انعكس في سقوط مئات الشهداء، وتدمير بنى تحتية واسعة، وإغلاقات مستمرة، ومدهامات يومية لعظم المدن والقرى والمخيمات.

٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	
٥٠٣	٦٦٠	١٥٤	عدد الشهداء
٦	١٨	٣	منهم برصاص المستوطنين
١٧٦٨	١١٧٨	٩٥٧	هدم المنازل والمنشآت (بالوحدة)
٤٢٦٥	٢٣٠٠	١٠٣٤	تهجير وإبعاد عن الأرض (بالأفراد)

الجدول (٢): إحصائيات مختارة من نتائج الاعتداءات الإسرائيلية بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤

٢. تحولت جماعات استيطانية إلى قوة إرهابية ضاربة عبر مهاجمة العديد من القرى، والشوارع، بما يشمل حرق المنازل والممتلكات، وتهجير سكان، والعريضة المسلحة في شوارع الضفة الغربية، والاستيلاء على الزيتون. وبينما أن الإعلام الإسرائيلي يدعي أن إرهاب المستوطنين المتصاعد يأتي كرد انتقامي على العمليات الفلسطينية في الضفة الغربية، فإن قيادة الاستيطان في الضفة الغربية (ممثلة بمجالس المستوطنات) باتت توطر علاقتها مع الفلسطينيين ضمن رؤية أوسع تقوم إما على التهجير من المناطق المصنفة «ج»، وإما على تشديد الإغلاقات على المناطق المصنفة «أ» و«ب». وعليه، تحولت المنطقة المصنفة «ج» إلى منطقة «غير آمنة» للفلسطينيين، يتعرضون فيها لمهاجمة المستوطنين وعربدتهم وإلى الحواجز الطيارة والثابتة.

٣. يواجه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية حملة منسقة يقودها وزير المالية سموتريتش، بدعم كامل من نتنياهو، بهدف إضعاف السلطة الفلسطينية، ودفع الفلسطينيين إلى الهجرة، وتكثيف الاستيطان وصولاً إلى ضم الضفة^{٣٣}. ومنذ الحرب على غزة، تم استهداف الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر عبر عدة أدوات كما هو موضح في الجدول ٣.

خلال الحرب حتى نهاية ٢٠٢٤	قبل ٧ أكتوبر	
٥٠٠ مليون شيكل شهرياً (ابتداء من حزيران ٢٠٢٤)	٢٠٠ مليون شيكل شهرياً	خصم أموال المقاصة
حوالي ٨ الاف بشكل رسمي	حوالي ١٥٠ ألفاً	إدخال العمال الى إسرائيل
١,٨٦ مليار دولار	حوالي ٦٠٠ مليون دولار	العجز المالي في ميزانية السلطة
حوالي ١٠ مليار شيكل غير قابلة للإيداع	حوالي ٢ مليار شيكل نقدي غير قابل للإيداع	فائض الشيكال لدى البنوك الفلسطينية
تهديد بفصل الضفة الغربية عن النظام المالي العالمي	تتجدد كل ٦ أشهر	الضمانات الحكومية لتعامل البنوك الإسرائيلية مع البنوك الفلسطينية

الجدول (٣): إحصائيات مختارة من محاصرة الاقتصاد الفلسطيني قبل ٧ أكتوبر وبعده

٤. تشريعياً: سنّ الكنيست الإسرائيلي العديد من القوانين غير المسبوقة التي من شأنها أن تحاصر السلطة الفلسطينية سياسياً، وتسهل الاستيطان، وتمنح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حرية أكبر في قمع الفلسطينيين (انظر ملحق رقم ١). لعل أهمها كان في حزيران ٢٠٢٤ عندما سحبت إسرائيل صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في صحراء القدس (منطقة «ب»). يضاف إليها مشاريع

قوانين أخرى تدخل مسارات التشريع وتهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية على كبار المسؤولين الفلسطينيين، ومحاولات تشريعية لاعتبار السلطة الفلسطينية «كياناً داعماً للإرهاب» بسبب دفعها رواتب لأسر الأسرى والشهداء.

٥. حصار الضفة الغربية: فرض الاحتلال الإسرائيلي حصاراً جديداً على الضفة الغربية، مغلقاً معظم الطرق بالحواجز الحديدية والمفاجئة، ما جعل التنقل صعباً ويعيد مشاهد الانتفاضة الثانية دون انتفاضة. وبات الفلسطينيون يعانون عزلة خانقة وتفتيشاً مكثفاً، بينما يتمتع المستوطنون بحرية الحركة عبر شبكة طرق منفصلة، مما يعمق الفصل العنصري بشكل غير مسبوق. وقد كثفت إسرائيل من سياسات الإغلاق والحواجر وتقطيع أوامر الطرق بين المدن والمحافظات الفلسطينية منذ ٧ أكتوبر، ليصل عدد الحواجر إلى ما بين ٧٩٠-٨٠٠ حاجز وسد ترابي، نحو ٤٠٪ منها تمنع التواصل المباشر بين المحافظات الفلسطينية.^{٢٤}

تشريعات إسرائيلية تحظر عمل وكالة الأونروا



في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤، صادق الكنيست الإسرائيلي على قانونين يحظران أنشطة الأونروا داخل الأراضي التي تعتبرها إسرائيل ضمن سيادتها، بما في ذلك القدس الشرقية. يمنع القانون الأول الأونروا من ممارسة أي أنشطة داخل إسرائيل، بينما يحظر القانون الثاني على المسؤولين الإسرائيليين التواصل أو التنسيق مع الوكالة. بررت السلطات الإسرائيلية هذه التشريعات بادعاءات تفيد بتورط موظفي الأونروا في أنشطة مرتبطة بحركة «حماس»، إلا أن هذه الادعاءات لم تدعم بأدلة قاطعة. وقد أثارت هذه الخطوات انتقادات دولية واسعة، حيث وصفت الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنياس كالامار، هذه القوانين بأنها «تشكل اعتداءً صريحاً على حقوق اللاجئين الفلسطينيين» و«ترقى إلى تجريم المساعدات الإنسانية» على الرغم من المناشدات الدولية، دخلت هذه التشريعات حيز التنفيذ في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، مما أجبر الأونروا على إغلاق مكاتبها في القدس الشرقية وتعليق عملياتها هناك. أثر هذا التطور بشكل مباشر على مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة الإنسانية. يعتبر هذا الإجراء جزءاً من الحرب الإسرائيلية على المخيمات وعلى قضية اللاجئين، وعواقبه قد تكون جديّة في ما يخص عمل الأونروا في كل الأرض المحتلة. ولا بد من رؤية حظر عمل وكالة الأونروا في السياق الأشمل الذي من خلاله تسعى إسرائيل إلى محاربة مسألة اللاجئين والعودة، عبر تدميرها المتعمد لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة، بالإضافة إلى مخيمات شمال الضفة الغربية.

ثالثاً: الحرب والتفاعلات الدولية والإقليمية

شهد العام ٢٠٢٤ تطورات إقليمية ودولية، مرتبطة بالحرب على قطاع غزة، لها تداعيات على مستقبل القضية الفلسطينية. في السياق الإقليمي، فإن انهيار نظام بشار الأسد في سورية، وفك ارتباط حزب الله بالحرب المستمرة على قطاع غزة، وبالتالي تفكيك محور إيران-سورية-حزب الله، من شأنه أن يعزل حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عن «حاضنتهما» الإقليمية، ويعزز من نفوذ إسرائيل في الشرق الأوسط. وبشكل متوازن، فإن معاهدات السلام الإبراهيمية (تلك الموقعة بين إسرائيل ودول عربية خلال ٢٠٢١-٢٠٢٢) لم تتأثر، بينما أن العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن شهدت توتراً لكنه لم يصل إلى درجة المواجهة أو القطيعة. في هذا السياق، لم تسقط مسألة التطبيع الإسرائيلي-السعودي عن جدول أعمال البلدين بشكل كامل رغم تعليق المساعي الرامية لإبرامها حالياً. إسرائيلياً، ما زال ينظر إلى أن ولاية دونالد ترامب الثانية قد تكون عاملاً مساعداً لتحقيق التطبيع مع السعودية مع إعلان السعودية في أكثر من مرة أن ذلك مرتبط بحلّ المسألة الفلسطينية^{٢٠}.

إجمال

تكشف التطورات الأخيرة في المشهد الإسرائيلي-الفلسطيني عن تحولات جذرية في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تجاوزت إسرائيل سياساتها في السنوات الأخيرة التي تقوم على إدارة الصراع إلى السعي لحسمه من خلال مجموعة من الممارسات، تشمل الحرب الطاحنة على غزة، والتهجير القسري، وإعادة هيكلة سيطرتها على الضفة بما يتيح فرض سيادتها على مناطق في الضفة الغربية. ليست هذه الإستراتيجيات وليدة اللحظة، بل هي امتداد منطقي لسنوات من السياسات التوسعية، ومرآحة العملية السياسية مكانها، وعدم جدية المواقف الدولية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، وهي كلها ظروف خلقت مناخاً أتاح لرد إسرائيل على هجوم ٧ أكتوبر أن يكون موجهاً إلى تصفية القضية الفلسطينية وإعادة هندسة التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية.

في قطاع غزة، باتت الإبادة والتدمير أداة رئيسة لفرض وقائع جديدة، حيث تحولت الحرب إلى إستراتيجية مستدامة تستهدف تفريغ القطاع من سكانه عبر سياسات ممنهجة، تشمل التجويع، والتدمير الواسع للبنى التحتية، وتعطيل سبل الحياة. في المقابل، فإن صمود الفلسطينيين داخل القطاع، وغياب البدائل السياسية المطروحة دولياً، يجعل من سيناريو التهجير الجماعي أكثر تعقيداً مما تأمل إسرائيل والولايات المتحدة.

أما في الضفة الغربية، فقد تصاعدت ديناميكيات الضم عبر نقل صلاحيات الاحتلال إلى المستوطنين، وتكثيف العمليات العسكرية، وتوسيع الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة، في ظلّ سياسة إسرائيلية تعتمد

على العنف المنهج كأداة لفرض السيادة الكاملة. وفي حين تواجه إسرائيل ضغوطاً دولية متزايدة بسبب انتهاكاتها، فإن غياب استجابة فلسطينية موحدة وفعالة، إضافة إلى التواطؤ الغربي، يساهمان في منحها هامشاً أوسع لمواصلة هذه السياسات.

١. Liam Hamama, "Trump's Plan for Gaza : How did the Israeli Politicians React?", Jstreet: انظري: Policy Center, 12 Feb 2025. See: <https://jstreet.org/wp-content/uploads/2025/02/Trumps-Plan-for-Gaza-How-Did-Israeli-Politicians-React-1.pdf>. في ما يخص موقف لايبيد، وعلى الرغم من أنه اكتفى بالقول إن اجتماع ترام-نتنياهو الذي طرحت خلال فكرة التهجير هو اجتماع جيد، عاد وأبدى تشجعه لخطة التهجير، قبل أن يعرض موقفاً مستجداً بوصي بنقل قطاع غزة للسلطات المصرية مقابل إلغاء ديونها العالمية (مما يشير إلى تذبذب في المواقف دون أن يرفض فكرة التهجير). انظري: <https://www.maariv.co.il/journalists/article-1178190>.
٢. TOI, "Smotrich said to tell Civil Administration of 'great opportunity' to annex West Bank", in Times of Israel, 6 Dec 2024. See: <https://www.timesofisrael.com/smotrich-said-to-tell-civil-administration-of-great-opportunity-to-annex-west-bank/>.
٣. أما بالنسبة لليسار الصهيوني، ممثلاً اليوم بحزب الديمقراطيين (نتيجة اندماج حزبي العمل وميرتس في حزيران ٢٠٢٤)، فإنه يتجنب صراحة الخوض في مفهوم حل الدولتين، ويروج لفكرة "الانفكاك عن الفلسطينيين" دون أن يعني الأمر بالضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة. انظري برنامج حزب الديمقراطيين السياسي على الرابط التالي: <https://democrats.org.il/about/>.
٤. أظهر استطلاع للرأي أجري في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، ونُشر بالتزامن مع زيارة بنيامين نتنياهو لواشنطن، أن ٧١٪ من الإسرائيليين يعارضون إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، بينما يؤيد ٨٠٪ من الإسرائيليين اقتراح ترامب بإعادة توطين الفلسطينيين في دول عربية. أجرى الاستطلاع على عينة من ٥٠٤ أشخاص بهامش خطأ ٥.٠٪. ومع ذلك، فإن Pulse of Israel، وهي الجهة التي أجرت الاستطلاع تعتبر جهة مؤيدة لسياسات إسرائيل اليمينية. فعلى الرغم من أن المنهجية تبدو معيارية، إلا أن تحليل وقراءة النتائج تظل موضع شك. انظري: https://nypost.com/2025/02/03/world-news/71-of-israelis-oppose-palestinian-state-support-israeli-control-of-west-bank-poll/?utm_source=chatgpt.com.
٥. Tamir Hayman, "INSS Conference 2025: What Have We Learned and Where Do We Go from Here?", INSS strategic assessment, 25 Feb 2025. See: <https://www.youtube.com/watch?v=W94518UV17I>.
٦. في ما يتعلق بعدد الضحايا الذين سقطوا بشكل غير مباشر من الأعمال الحربية، تقدّر مجموعة من الباحثين بنحو ١٢٢ ألفاً مما يرفع حصيلة الشهداء، بشكل مباشر وغير مباشر، إلى نحو ١٨٦ ألفاً. انظري: Jamaludine, Zeina, Hanan Abukmail, Sarah Aly, Oona M. R. Campbell, and Francesco Checchi. "Traumatic Injury Mortality in the Gaza Strip from Oct 7, 2023, to June 30, 2024: A Capture-Recapture Analysis." The Lancet 405, no. 10321 (February 8, 2025): 469-77. Published online January 9, 2025.
٧. حول استخدام إسرائيل لسلح التوجيع، انظري منظمة الصحة العالمية على الرابط التالي: <https://www.emro.who.int/opt/news/famine-in-gaza-is-imminent-with-immediate-and-long-term-health-consequences.html> وحول إحصائيات الحرب والضحايا، انظري نشرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرابط التالي: <https://www.ochaopt.org/ar/data>.
٨. دانيلا أدلسون، "المخابرات الأميركية: حماس جندت بين ١٠,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ "إرهابي" جديد منذ اندلاع الحرب"، Ynet، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/r1kansbdjl>.
٩. رويت هاكيت، "هناك سيناريو هان حرب في غزة، نتنياهو يحاول اختراع السيناريو الثالث"، هآرتس، ٩ آذار ٢٠٢٥. انظري: <https://www.haaretz.com/digital/daily/2025-03-09/ty-article/premium/00000195-7b81-d18c-a797-7f95ddd50000>.
١٠. Noa Landau, "What Happened to the Israeli Government's Plan for the 'Day After' in Gaza?", Haaretz, 17 January 2025. See: <https://www.haaretz.com/israel-news/2025-01-17/ty-article/premium/what-happened-to-the-israeli-governments-plan-for-the-day-after-in-gaza/00000194-7049-daba-a3d4-7b693d4a0000>.
١١. وليد حباس، "الإدارة المدنية للحرب على غزة: قراءة في أعمال "وحدة الجهود الإنسانية-المدنية في قطاع غزة" التابعة للمنسق"، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠٢٤. انظري: <https://short-link.me/O-Ln>.
١٢. رون بن يشاي، "كيف ينوي رئيس الأركان زامير زعزعة الجيش الإسرائيلي وهزيمة حماس"، Ynet، بتاريخ ٧ آذار ٢٠٢٥. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/yokra14284862>.
١٣. Haaretz, "Israeli MK: Countries in South America, Africa Offered to Accept Refugees From Gaza, in Exchange for Payment", in Haaretz, 26 December 2023. See: https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-26/ty-article/israeli-mk-israel-has-received-inquiries-from-countries-to-accept-refugees-from-gaza/0000018c-a50e-d408-a99f-ed5ec4f00000?utm_source=chatgpt.com.
١٤. Liam Hamama, "Trump's Plan for Gaza : How did the Israeli Politicians React?".
١٥. Lazar Berman, "Lapid presents wide-ranging peace initiative starting with truces in Gaza and Lebanon", in Times of Israel, 23 November 2024. See: <https://www.timesofisrael.com/lapid-presents-wide-ranging-peace-initiative-starting-with-truces-in-gaza-and-lebanon/>.
١٦. للمزيد أنظري كتاب "الانقلاب الهادي"، من إصدار جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في تموز ٢٠٢٤، على الرابط التالي: https://www.acri.org.il/post/_1105.
١٧. تم إنشاء مديرية الاستيطان في العام ٢٠١٧ بموجب أمر عسكري رقم ١٧٨٩. انظري الرابط: <https://short-link.me/Q84a>. لكن المستجد بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠٢٣، هو إصدار القرار الحكومي رقم ١٦٨ الذي يأمر بتعيين يهودا إلباهو (الساعد الأمين لسموتريتش وأحد مؤسسي جمعية ريفافيم وكادر بارز في التيار الاستيطاني) ليرأس المديرية مدة أربعة أعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٧). انظري الرابط: <https://www.gov.il/he/pages/dec168-2023>.

١٨. طاقم مراقبة الاستيطان، "ضم غير معلن: إقامة مديرية الاستيطان تحت قيادة الوزير سموتيرتش"، حركة السلام الآن، ٢٣ حزيران ٢٠٢٢. انظري: <https://short-link.me/Rvj8>.
١٩. بيانات حركة السلام الآن، انظري: <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population>.
٢٠. انظري القرار الحكومي الإسرائيلي ب/٦ للعام ٢٠٢٢ على الرابط التالي: <https://www.gov.il/he/pages/dec6b-2023>.
٢١. ايتمار آيخنر، "مجلس الوزراء يوافق على تنظيم ٥ بؤر استيطانية غير قانونية وفرض عقوبات على كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية"، في Ynet، بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٢٤. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/sj498milc>.
٢٢. تم إعداد الخارطة (١) والخارطة (٢) من قبل هيئة مقاومة الجدار، استناداً إلى قاعدة بياناتهم المحدثة باستمرار، لغرض هذه التقرير.
٢٣. إيتان أبريئيل، "في مرمى أهداف نتنياهو وسموتيرتش: اقتصاد السلطة الفلسطينية"، في TheMarker، بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٤. انظري: <https://www.themarker.com/magazine/2024-11-11/ty-article-magazine/.premium/00000192-e257-d8d2-a1fb-fa5701340000>.
٢٤. حول أوضاع الحركة والحراجز، انظري: <https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024>.
٢٥. انظري موقف المملكة العربية السعودية في بداية ولاية ترامب الثانية، على الرابط التالي: <https://www.timesofisrael.com/countering-trump-sau-di-arabia-says-no-israel-normalization-without-palestinian-state/>.